من تراب الطريق (٦٠٥)

الديمقراطية في فكر الدكتور السنهوري* وتجربته المؤلمة

قضية الديمقراطية قضية مطروحة الآن على الواسع، تتناولها المجلات والصحف السيارة، والمجلات العلمية المتخصصة، والكتب والمؤلفات، وتناقش فى الإذاعات المرئية والمسموعة، ولا تترك هذه المناقشات والأبحاث مزيدًا لإضافة، اللهم إلاَّ اعتناق الديمقراطية والذود عنها عن اقتناع وفاعلية. لذلك أحببت أن أنقل إليك ما كان يدلى به القدماء حول الديمقراطية فى البلدان العربية منذ النصف الأول من القرن الماضى، والواقع أن مشكلة الديمقراطية فى البلدان العربية، قضية مفتوحة من قديم، تناولها المفكرون والأدباء والكتاب والساسة والصحفيون والمعنيون بهموم الوطن العربى وأمراضه المزمنة .. وقد ساهمت مجلة الهلال العريقة التى أكتب لها هذه السطور ـ ساهمت فى تغطية هذه القضية بجهود واضحة فتحت لها صفحاتها وخصصت لها أعدادًا، وقد تمكنت بفضل الحفظ الإلكترونى والأستاذ رئيس التحرير من الاطلاع على العدد / ٥٠ الصادر فى ١/ ١٢/ ١٩٤١ إبان الحرب العالمية الثانية، أى منذ أكثر منذ سبعين عامًا، وفيه مقالات عن « العرب والديمقراطية »، فكتب الدكتور طه حسين (بك) عن مستقبل الديمقراطية مستهلًا مقالته الافتتاحية بمقولة الطغرائى التى أطلقها من قرون طوال : «ما

(*) مجلة الهلال ٢٠١٢/٢/٦

أضيق العيش لولا فسحة الأمل »، مبديًا أنه ليس على الحضارة الإنسانية خطر حقيقى من هذه الحرب رغم أهوالها، وأنه يثق فى أن الديمقراطية هى خير ما عرف الناس من نظم الحكم، وأنه من أجل ذلك مطمئن إلى أنه إن خرجت الحضارة الإنسانية ظافرة من هذه الحرب، فستخرج الديمقراطية معها ظافرة، وأنه إن كان هناك ما يدعو إلى التشاؤم بشأن مستقبل الحضارة والديمقراطية، لأن الإنسانية لم تتعظ بالحرب العالمية الأولى فوقعت فى الثانية، إلاّ أن لغة الأمل باقية طالما لم يطلق الإنسان لنفسه العنان فى الأوهام المغالية. واقتصد فى الأمل واعتدل فى الرجاء، والشاعر القديم يقول : « وما عُلّم الإنسان إلاّ ليعلم » .. وأن حوادث التاريخ صادقة فيما أنبأتنا به من أن الإنسان يخرج فى النهاية ظافرًا ينتفع دائمًا بالحوادث التى مرت بذلك »، لذلك فإن الدكتور العميد مطمئن إلى خروج الديمقراطية من الحرب الثانية منتصرة ظافرة .

وكتب الدكتور بهى الدين بركات (باشا)، عن أن النظام الديمقراطى هو أصلح ـ أو أرقى ـ نظام لحكم الشعوب، وأن البشرية ترنو دوامًا إليه ليكون حكم الشعب لنفسه بنفسه بعد أن أمدته الأديان جميعًا بموروث عريض فى تحرير الناس من قيود الرق، وتحطيم سلطان الوثنية، وإنكار ألوهية الفرد وكفالة حرية الإنسان .

ووجهت مجلة الهلال سؤالًا إلى الأستاذ عباس محمود العقاد : لماذا هو ديمقراطى، فيغوص كعادته إلى الأعماق، فيرجع إلى أيام الطفولة والصبا وما تلقاه خلالهما من صحبته لوالده، ومن دفعه إياه إلى الصلاة والصوم حتى جعل يؤدى الفرائض من ذات نفسه دون أن ينتظر من يدعوه إليها، وأنه حين

شب طلق الوظيفة التى كان الكثيرون يتعلقون بالزواج منها، فكانت استقالته منها بمثابة أعجوبة من الأعاجيب فى نظر الكثيرين، ومن حصاد هذا كله كان المصدر الفطرى بنفسه لحب الديمقراطية، وزاده حبًا لها ممارسته للكتابة وعنايته بالبحث والدراسة، فأحب الحرية أكثر وأكثر من واقع أن حاجة الباحث إلى فضاء الحرية ألزم من حاجة الطائر إلى الفضاء. على أنه أحب الحرية حُب العارف بمحاسنها وعيوبها أيضًا، وأنه إن كانت الحرية ثوبًا واسعًا على بعض الأمم، إلاَّ أن ثوب الاستبداد أو السلطان المطلق ـ ثوب واسع على كل حاكم، ولا يوجد الفرد الذى يستحق أن يلغى من أجله ـ حرية عشرين أو ثلاثين أو أربعين مليونًا من البشر، لذلك ولأن الاستبداد ضرير ـ أحب العقاد الديمقراطية وانحاز إليها.

فى ذلك العدد الضافى لمجلة الهلال الصادر من قرابة ثلاثة أرباع قرن، كتب صفوة المفكرين والأدباء والكتاب، فكتب الأستاذ فريد وجدى عن الإسلام والديمقراطية، والدكتور محمد عوض محمد عن الديمقراطية بين الشعوب، والأستاذ سامى الجريدينى عن الديمقراطية الإنجليزية وأغراضها، والدكتور أمير بقطر عن الثقافة بين الديمقراطية والدكتاتورية، والأستاذ عبد العزيز البشرى عن ديمقراطية عمر بن الخطاب، والأستاذ محمد عبد الله عنان عن مكانة الأقطار العربية فى الحرب الحاضرة ـ (الحرب العالمية الثانية)، والأستاذ على أدهم عن قوام الديمقراطية، والدكتور محمود عزمى عن البلاد العربية الحليفة الطبيعية لدول ديمقراطية، والدكتور أحمد محمد إبراهيم عن وحدة التقاليد الديمقراطية، والأستاذ زكى طليمات عن المسرح والديمقراطية، والأستاذ حبيب جاماتى عن العرب فى أمريكا

الديمقراطية، وتضمن العدد مقالًا عن الديمقراطية للفقيدة مىّ زيادة، ومقالات لآخرين مصريين وغير مصريين ازدان بهم هذا العدد الضافى من أعداد مجلة الهلال .

إلى هذا الجيل الرائد، ينتمى أستاذنا الجليل المفكر الفقيه الدكتور عبد الرزاق السنهورى، وهو قامة عالية جدًا تكاد تكون بلا نظير بالعالم العربى فى الفقه والقانون، ولا يوجد طالب حقوق ولا عالم قانون ولا قاض ولا محام ولا معنى بالشأن الإسلامى إلاَّ وقرأ للسنهورى ورجع إليه، فهو صاحب السبق الأول فى وضع القانون المدنى المصرى، وهو مؤلف الوسيط الشهير فى القانون المدنى فى عشرة مجلدات ضخمة، ومصادر الحق فى الفقه الإسلامى فى ستة مجلدات، ونظرية العقد، والموجز فى الالتزامات، وأصول القانون، والتصرف القانونى والواقعة القانونية، وعقد الإيجار، والقيود التعاقدية على حرية العمل ـ رسالة دكتوراة باللغة الفرنسية عام ١٩٢٥، والخلافة ـ رسالة دكتوراة بالفرنسية أيضًا ـ عام ١٩٢٦، وترجمتها إلى العربية ابنته المرحومة الدكتورة نادية عبد الرزاق السنهورى، بمراجعة وتعليقات وتقديم زوجها أستاذ القانون والمحامى الكبير الدكتور توفيق الشاوى .

فالدكتور السنهورى صاحب مكانة علمية سامقة، لم يكن حسبه أنه صاحب الدور الأكبر فى وضع القانون المدنى المصرى، وإنما يندر أن تجد دولة عربية لم تستعن به لوضع دستورها أو تشريعاتها، فاستعانت به أكثر من دولة لينجز لها صرح مدوناتها القانونية فى الدستور والقانون المدنى والتجارى، وملأت آثاره القانونية والفقهية العالم العربى وتمثل مرجعًا لا يستغنى عنه أى مشتغل بالقانون .

السنهورى والديمقراطية

لم يختلف أحد حول قيمة وقامة السنهورى فى الفكر والقانون، وأقر له الجميع على اختلافهم بريادة قانونية رفيعة ليس لها مثيل، ولكن اختلف البعض حول دوره السياسى ـ تحديدًا فى السنتين الأوليين من ثورة يوليو ١٩٥٢ .. وتعرض لظنون بل وتجنيات داخلتها السياسة وموقف هذا أو ذاك من تلك الثورة، وداخلتها الأهواء أيضًا لأن ذات الثورة التى حسب البعض عليه هو وسليمان حافظ تأييدها ودعمها بإمكانياتهما وعلمهما القانونى، هى هى التى قيل إنها نكلت به ودبرت الاعتداء الغاشم الذى وقع عليه بسراى مجلس الدولة الذى يترأسه فى يوم ٢٩ مارس ١٩٥٤، فانشغل المحللون بمحاولات التبرير، وتطرق البعض مثل الدكتور عبد العظيم رمضان ـ يرحمه الله، فشن فى أكثر من موضع هجومًا جائرًا اختلطت فيه الأوراق، وتطرق إلى الشماتة بأن السنهورى ذاق الكأس من ذات الثورة التى دعمها لفرض الدكتاتورية العسكرية فيما زعم الدكتور رمضان !!

ومن المؤسف أن هذا الهجوم الضرير ـ قد فاته أنه ليس صحيحًا أن انضمام السنهورى للهيئة السعدية ـ وليس الوفد ـ فيه معاداة للديمقراطية بمقولة إن أحزاب الأقلية معادية للجماهير فى وجه حزب الأغلبية . وقد فات الكاتب، مع أنه أستاذ تاريخ، أن كثيرين من الأعلام غير المتهمين فى انحيازهم للديمقراطية ـ قد تحفظوا على أداء الرئيس مصطفى النحاس فى مرحلة ما، مما أدى إلى انشقاقات متتالية عن الوفد، ولم يكن أولها خروج ماهر

والنقراشى ومعهما فصيل كبير سنة ١٩٣٧ وتكوينهما الهيئة السعدية سنة ١٩٣٨، وإنما سبقهما وتلاهما انشقاقات، وليس ببعيد الانشقاق التالى الشهير للأستاذ مكرم عبيد الذى ألف حزب الكتلة الوفدية .

وفات أيضًا هذا الهجوم الضرير ـ أن الوفد عادى السنهورى معاداة فيها لدد، وتعقبه بهذا اللدد، ففى سنة ١٩٣٤ فصلته حكومة توفيق نسيم المتقاربة مع الوفد ـ فصلته من الجامعة لأسباب سياسية، منها تأسيسه لـ « جمعية الشبان المصريين »، فسافر الأستاذ الفقيه سنة ١٩٣٥ إلى العراق بدعوة من حكومتها حيث أنشأ هناك كلية الحقوق وأصدر مجلة القضاء، ووضع مشروع القانون المدنى للدولة وعددًا من المؤلفات القانونية لطلبة العراق . فلما عين لدى عودته إلى مصر سنة ١٩٣٧ عميدًا لكلية الحقوق، وترأس لمكانته العلمية الفريدة المؤتمر الدولى للقانون المقارن بلاهاى، وكلفته وزارة العدل المصرية بوضع مشروع القانون المدنى الجديد وقام على إنجازه معتذرًا عن قبول أى مكافأة، إذ بالحكومة الوفدية برئاسة مصطفى النحاس (١/ ٥/ ١٩٣٦ ـ ٣١/ ٧/ ١٩٣٧) تجبره سنة ١٩٣٧ على ترك التدريس بالجامعة وبالكلية التى تولى عمادتها، فاتجه إلى القضاء وعين قاضيًا للمحكمة المختلطة بالمنصورة، ثم وكيلًا لوزارة العدل فمستشارًا فوكيلًا لوزارة المعارف، ولكن وزارة الوفد التى تولت إثر حادث ٤ فبراير الشهير أبعدته سنة ١٩٤٢ عن منصبه لأسباب سياسية، فاضطر للعمل بالمحاماة . بل إنه لما عاد إلى العراق مرة أخرى سنة ١٩٤٣ لاستكمال مشروع القانون المدنى، لاحقته الوزارة الوفدية، بالضغوط على الحكومة العراقية، مما اضطره للسفر إلى دمشق حيث بدأ وضع القانون المدنى السورى، إلاّ أن الضغوط

الحكومية عادت لتمارس على سوريا حتى اضطر للعودة إلى مصر، ولكن بعد أن كان قد وضع مخططًا لإنشاء اتحاد عربى سنة ١٩٤٤ قبل إقامة جامعة الدول العربية، ووضع أيضًا مشروع معهد الدراسات العربية العليا الذى تأجل تنفيذه حتى عام ١٩٥٢ فى إطار جامعة الدول العربية .

إذًا لم يعط السنهورى ظهره لحزب الأغلبية مختارًا، بل عاداه الحزب ولاحقه، ولا غرابة إذًا فى أن يختار الانضمام إلى الهيئة السعدية .. ومن ثم ليس صحيحًا ولا صوابًا أن يستند الدكتور عبد العظيم رمضان إلى هذه القراءة المغلوطة للزعم بمناصرة الدكتاتورية العسكرية، والتى امتزج بها - بهذه المغالطة - عداؤه لثورة يوليو التى وصفها بحصر اللفظ فى تحامله على السنهورى وحافظ، بأنها « أقلية عسكرية سطت على الحكم فى يوم ٢٣ يوليو » !!

ومن يراجع دور السنهورى وحافظ مع ثورة يوليو فى سنواتها الأولى، يرى أن هذا الظن - أو الرجم - فى غير محله، ففضلًا عن أن كتابات السنهورى دالة على انحيازه للديمقراطية وأنه لم يكن الوحيد من أعلام مصر الذين لم ترضهم سياسة مصطفى النحاس فى مرحلة ما، رأوها على غير مبادئ الوفد، وإنما كان هذا موقف عديدين لا شك فى انحيازهم للديمقراطية .. فإن المعروف أنه ساهم مع سليمان حافظ فى كتابة وثيقة تنازل الملك عن العرش، وهو موقف محمود اتفق عليه الشعب المصرى برمته إزاء فساده وفساد رجال السراى، وفى إعداد قانون تحديد الملكية للقضاء على تحكم الإقطاع، وهو بدوره نابع من حس وطنى منحاز للشعب، وذلك يدرأ تمامًا هذه الظنون القائمة على الرجم .. فالسنهورى ترفع عن مهمة تفصيل القوانين تملقًا

للسلطة أو تعلقًا بها .. وانحيازه للديمقراطية واضح فى أوراقه الشخصية التى كان يكتبها لنفسه لا للنشر، وبعيدة من ثم عن مظنة التورية أو الاستعراض .. فنراه يكتب فى ١٩ أغسطس ١٩٥٤ :«الحرية كالصحة من أكبر نعم الله ..وأن الإنسان لا يقدرها حق قدرها إلاّ بعد أن تزول»!! . ويتعجب من الدكتاتورية فيكتب ساخرًا ممن يحولون الأمة إلى قوالب : «نحن أمة فذة !! ثلاثون مليونًا من البشر ينظرون جميعًا بنفس العين .. ويسمعون جميعًا بنفس الأذن .. ويتكلمون جميعا بنفس اللسان » !!! . ويكتب فى عهد باكر وهو فى ليون فى ٢٤ يوليو ١٩٢٣ : « الأمة التى يغلب فيها الرياء لا تستطيع أن تكون قوية فى كل ناحية من نواحيها لأنها تسد مواضع الضعف بالرياء»!.. ويكتب فى نفس العام (٩/ ١٠/ ١٩٢٣) عن حزب العمال والفلاحين وما يستوجبه من تعليم وتأليف نقابات وتحسين الصحة والمساكن .. إلخ .. ويكتب فى ١٤/ ١٠/ ١٩٢٣ : « إذا تحررت مصر من الاستعباد السياسى أصبح من المهم جدًا أن تتحرر من كل استعباد آخر، وبخاصة الاستعباد الاقتصادى الداخلى بعد أن ملكت الأجانب على المصريين كثيرً من موارد البلاد » ! .. ويكتب فى ٢٣/ ١١/ ١٩٢٣ عن حرية الفكر والقول. ثم يعرى ويشجب هيمنة الدول الكبرى على مقادير العالم، ويكتب فى ٢٨/ ١١/ ١٩٢٣ عن إيجابية الديمقراطية الإسلامية، وفى ٥/ ١٢/ ١٩٢٣ عن أساتذة الوطنية والشعور الإسلامى، وفى ٢٧/ ٢/ ١٩٢٤ عن تقليل الفروق بين الناس، وفى ١٥ أغسطس ١٩٢٤ عن العدل الاجتماعى والإخاء الإنسانى .. فهذا الخط الديمقراطى قديم ملازم للسنهورى من أيام شبابه، وظل ملازمًا له فى كهولته وشيخوخته .

و نراه يكتب فى توصياته برسالة الدكتوراة عن فقه الخلافة وتطورها : أن تعطيل الشورى وتوقف الاجتهاد ـ نتج عن سيطرة حكام مستبدين وتخلف علمى وجمود اجتماعى، وأنه لا بد من علاج لذلك يضمن الشورى ويحمى استقلال الأمة الإسلامية ويقويها .

هذا الرأى المنحاز المتبنى للديمقراطية ـ تنادى به السنهورى فى هذه الرسالة سنة ١٩٢٦ ـ وظل هذا العالم الجليل وفيًا لهذا المعتقد طوال حياته.

و يتجلى إيمانه بالديمقراطية وحق الشعب فى مواجهة الحكم والحكام، أنه لم يكن يعدل شيئًا آخر برئاسته لمجلس الدولة ودوره فيه، فلا تجد فى أوراقه الشخصية أى إشارة إلى توليه الوزارة، مع أنه تولى حقيبة وزارة المعارف أربع مرات فى ١٥/ ١/ ١٩٤٥، وفى ٢٤/ ٢/ ١٩٤٥، وفى ديسمبر ١٩٤٦، وفى ٢٨/ ١٢/ ١٩٤٨ ـ ومع هذا لم يشر إلى توليه الوزارة فى أوراقه الشخصية، وإنما احتفى بترأسه لمجلس الدولة، وكتب فى أول مارس ١٩٤٩ : « اليوم حلفت اليمين لتوليتى منصب رئيس مجلس الدولة، اللهم فتولنى بهداك وتوفيقك فى هذا العمل الجديد » .

ويتضح سبب هذا الإجلال، فى دوره الرائع الذى أداه بمجلس الدولة، والأحكام القوية التى أصدرها والتى أصدرها المجلس فى عهده، بما يشهد له فضلًا عن قوة العارضة القانونية، بالقوة فى مواجهة الحكومة، والانحياز للحق والصواب مهما كانت المخاطر أو المحاذير .. فلم يكن السنهوري مجرد قانونى كبير أو مفكر مرموق، وإنما كان معنيًا بشئون الوطن ، منحازًا للديمقراطية ، مناضلًا من أجل ما يعتقد أنه الحق والصواب .

فعندما كان رئيسًا لمجلس الدولة، صار المجلس في عهده حصنًا حصينًا للحريات، وملجًا آمنًا للمواطنين ضد عسف الحكومة ، وتواترت أحكامه التي تؤكد على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة أمام القانون وصون الحرياتالشخصية . وقد أرست أحكام القضاء الإداري مبدأ خطيرًا غير مسبوق، وهو اختصاص القضاء الإدارى بالرقابة على دستورية القوانين. وهو الاختصاص الذي أنشئت من أجله المحكمة الدستورية العليا بعد سنين.

في أيام السنهوري، سعى مجلس الدولة في أحكامه إلى التضييق من نطاق أعمال السيادة، وإلى الرقابة على السلطات الاستثنائية للإدارة، مثل فرض الأحكام العرفية، ولوائح الضرورة، وذلك لتوفير الضمانات لحريات الأفراد وحقوقهم في حالات الطوارئ والضرورة .بهذه الأحكام التي اقترب بها من تحقيق حلمه القديم بهيمنة استقلال السلطة القضائية عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، صار السنهورى بطلًا قوميًا لدى كل فئات الشعب فى مصر على حد تعبير الأستاذ الكبير أحمد بهاء الدين .وفي الوقت نفسه اشتد غضب القصر الملكي وأعوان الاستبداد على المجلس ورئيسه. فقد استفاد الشعب من جو الحرية الذي بثه المجلس في ربوع البلاد. وكانت الصحف المعارضة للقصر من أوائل المستفيدين، فزادت من حدة حملاتها على الملك ورجاله .

وكان رد القصر هو مصادرة تلك الصحف وتعطيلها. فلم يجد أصحابها سوى اللجوء لمجلس الدولة الذي لم يتردد بدوره فى إلغاء قرارات المصادرة فى أحكام مدوية كانت تزيد الصحف جرأة فى حملاتها . وسار الأمر على هذا النحو حتى فقد الملك صبره، وأصدر في سبتمبر ١٩٥١ أمرًا إلى الحكومة

الوفدية التي كان يرأسها مصطفى النحاس باشا بأن تصدر مرسومًا بإلغاء مجلس الدولة، وكادت الحكومة تنصاع لرغبة الملك وتوقع مرسومًا بهذا الشأن لولا المعارضة القوية من بعض وزرائها.

ولم تكن مواقفه وأحكامه بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، بأقل قيمة وشجاعة من الأحكام الصادرة فى العهد السابق، وكانت امتدادًا للروائع التى توالت فى عهده .. فى مقال للأستاذ ضياء الدين شيت خطاب فى رثائه بمجلة القضاء (أغسطس ١٩٧١) ، كتب يقول :

« فى سنة ١٩٤٩ عين الفقيد رئيسًا لمجلس الدولة ، فأقام قواعده على أسس متينة ، ويُعَدّ بحق المؤسس الحقيقى له ، وقد أصدر أحكامًا قضائية رائعة ، تشهد له بالقوة ، والوقوف بجانب الحق . حتى إن الصحف المصرية أخذت تشيد بالفقيد وبرئاسته لمجلس الدولة ، فقالت إحدى المجلات عنه : « كان قبسًا من العدل فى دنيا كلها ظلم ، وشعاعًا من النور فى مجتمع كله ظلام ، كان الناس يشتد بهم الجور فلا يلجئون إلاَّ إليه ، ويطاردهم الطغيان فلا يلوذون إلاَّ به ، فقد كان أقوى من الجور ، وأقوى من الطغيان . لقد كان ينظر إلى الأمام فلا يرى إلاَّ ظلمًا عليه أن يدفعه ، وإلاَّ ظلامًا عليه أن يبدده ، ونشهد الله أنه قد فعل ، وأنه كان القيمة الوحيدة التى ظل إيمان الناس بها لا يتزعزع ولا يهتز . أراد الظالمون أن يخيفوه فلم يخف ، وأرادوا أن يرغبوه فلم يرغب . كان يحس أنه يعتلى مقعدًا يضعه فوق عواطف البشر وفوق أطماعهم، وفوق مخاوفهم ، ولكنه لم يكن يستمد قوته من الكرسى الذى كان يجلس عليه ، وإنما كان يستمدها من أعماق قلبه ، وأعماق ضميره ، ومن أعماق إيمانه بأن الله يعلى العدل ، ولا يهمل عقاب الظالمين .

وكتبت عنه إحدى المجلات تقول : « عبد الرزاق السنهورى الفقيه الذى تبنى مواد القانون فجعلها حرابًا ، تحمى الحريات وتذود عن الأحرار، والقاضى الذى ارتفع به كرسيه فوق الأغراض والأشخاص وزيرًا للعلم فلم تنسه الجامعة ولا الجامعيون ، ثم تربع على عرش مجلس الدولة ، فكان الضوء الأحمر لكل حكم ظالم ، ليقف عند حده ، على يديه صال مجلس الدولة وجال ، فاطمأن الناس ، وهدأت النفوس ، وأحست الحكومة أن من ورائها « ديدبانًا » يقظًا لا يفرط فى حق ، بل هو أقوى من القوى ، حتى يأخذ الحق منه » .

وكتبت مجلة مجلس الدولة مشيدة بالتقاليد التى أرسى السنهورى قواعده مؤكدة اعتزاز مجلس الدولة باستقلاله مشيرة إلى تصريحاته إثر القرار الذى أصدرته الجمعية العمومية برفض طلب الحكومة استقالة رئيس المجلس . ونشرت نص كلمته التى أشاد بها بقرار المجلس تحت عنوان :

« ومن أثر السلف الصالح »

❖ ستبقى هذه الصفحة الخالدة على وجه الدهر ، يقرؤها من يجىء بعدنا ، فيحس أن هؤلاء الرجال الذين سبقوه كانوا فى مستوى الموقف التاريخى الذى كان عليهم أن يقفوه . فلم يتخاذلوا ولم يترددوا ، بل هبوا جميعًا إلى القيام بواجبهم وأرسوا بقرارهم العتيد الحجر الأساسى فى استقلال المجلس ، عندئذ سيعلم أن السلف قد ترك له تراثًا هو أثمن ما ترك سلف لخلف ، تراثا عماده الحق والعدل ، وقوامه العزة والكرامة .

«عبد الرزاق السنهورى»

رئيس مجلس الدولة فى تعقيبه بمجلة المجلس
على قرار الجمعية العمومية الذى استنكر مطالبة
الحكومة لرئيس المجلس بالتنحى عن منصبه

* * *

لقد دفع السنهورى ثمن مواقفه الموضوعية الشجاعة، وفرضت عليه العزلة الإجبارية فى العهد الناصرى حتى عام ١٩٧٠ قبل وفاته سنة ١٩٧١، وفصلته الحكومة سنة ١٩٣٤ من الجامعة لأسباب سياسية، ودأبت حكومات الوفد على مضايقته، فعندما عاد للعراق سنة ١٩٤٣ لاستكمال مشروع القانون المدنى العراقى الذى كان قد بدأه بدعوة من حكومتها، ضغطت الحكومة الوفدية على الحكومة العراقية فاضطر للسفر إلى دمشق، وبدأ وضع مشروع القانون المدنى لها، ولكنه عاد مرة أخرى إلى مصر بسبب ضغوط حكومية، إلاّ أن أحدًا لم يستطع أن يصادر السنهورى الفقيه الضليع.. ففضلًا عن حمله حقيبة وزارة المعارف أربع مرات فى الحكومات السعدية، وقام أثناءها بتأسيس جامعة الإسكندرية، فإنه قد عين عضوًا بمجمع اللغة العربية سنة ١٩٤٦، ووضع مشروع معهد الدراسات العربية العليا، وشغل رئاسة مجلس الدولة منذ مارس ١٩٤٩، وأحدث به أكبر تطوير تنظيمى وإدارى فى تاريخه، وأصدر أول مجلة له، ولم تجد ثورة يوليو ١٩٥٢ بدًا ـ كما رأينا ـ من الاستعانة بعلمه وفقهه، فشارك فى وضع وثيقة تنازل الملك عن العرش، وفى وضع قانون تحديد الملكية الزراعية، وفى اللجنة التى شكلت لوضع دستور مصرى بعد إلغاء دستور ١٩٢٣، والتى صدر

عنها فى فبراير ١٩٥٣ الإعلان الدستورى الذى ظل معمولًا به حتى وضع دستور ١٩٥٦، وقام ـ دون مقابل ـ بوضع القانون المدنى الليبى الذى صدر ١٩٥٣، كما وضع المقومات الدستورية والقانونية لكل من مصر وليبيا والسودان والكويت والإمارات العربية المتحدة، ولم تسمح له السلطات المصرية بالسفر ـ بعد فرض العزلة عليه ـ إلاّ مرة واحدة سنة ١٩٦٠ إلى الكويت حيث وضع دستورها واستكمل المقومات الدستورية القانونية التى تؤهلها لعضوية الأمم المتحدة . أما آثاره الفكرية والقانونية، فإن ما أشرنا إليه سلفًا لا يحصى ولا يستقصى الأعمال الغزيرة لهذا الفقيه الجليل التى نحتاج إلى زمن وجهد لجمعها من المذكرات القانونية والمجلات العلمية والأبحاث العديدة التى قدمها فى اللجان وفى المؤتمرات العديدة التى شارك فيها، وفيما قدمه من أبحاث فى المؤتمرات الدولية للقانون المقارن .

الاعتداء الآثم المؤسف على السنهورى

ظنى أن هذا الاعتداء الغاشم فرع على الصراع الذى اشتعل على السلطة بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر فى فبراير ومارس ١٩٥٤ .. وكان لهذا الصراع جذور دفينة وتعددت الآراء فى وصف فصوله واختلفت فى توصيف أسباب إقحام السنهورى فيه، والراجح أنه تعامل مع الموقف بموضوعية وصدق، ولم يتورط فى الانحياز لطرف دون آخر، وقد روى سليمان حافظ فى مذكراته أنه تصادف فى مارس ١٩٥٤ أن كان فى زيارة السنهورى بمنزله الذى لزمه لمرضه، وصادف عيادته له حضور محمد نجيب وعبد الجليل

العمرى، ودار الحديث بين الثلاثة على استمرار التوتر بين نجيب وصحبه، وأن السنهورى قال يومها لمحمد نجيب بلهجة فيها كثير من الحزم - على حد تعبيره : « إنه ليس من مصلحة البلاد استمرار هذه الحال، وإنه يتعين أن تتم تصفية الموقف فى السر قبل الجهر . وفى سبيل ذلك يجب على كل طرف أن يصارح الآخر بما يبطنه من أسباب الشكوى، وأن يعمل بصدق وإخلاص على إزالتها، مضحيًا فى ذلك بكل اعتبار شخصى فداء للمصلحة الوطنية الكبرى، وعلينا جميعًا أن نبذل الجهد كله فى المعاونة لتهدئة الحال » .. واستطرد سليمان حافظ فى رواية ما فعله السنهورى يومها لإصلاح ذات البين .

وذكر الدكتور أحمد زكى رئيس تحرير العربى الكويتية، والمدير الأسبق لجامعة القاهرة، فى حديث بجريدة الأخبار بتاريخ ٨/ ٩/ ١٩٧٥، أن « الاعتداء الذى وقع على السنهورى وقع بعد لقائه بالإخوان المسلمين فى منزلى» .. وذكر الأستاذ أحمد فوزى فى كتاب نشره عام ١٩٨٥ بعنوان : « ستة رجال فكر وقانون » ــ أنه فى يوم ٢٦ مارس جرى اللقاء بين الدكتور السنهورى وعبد الحكيم عابدين فى منزل الدكتور أحمد زكى حيث عرض عليه السنهورى اشتراك الإخوان فى الحكم » . وأضاف : « ومثل هذا اللقاء وما جرى فيه لم يكن ليخفى على المخابرات المصرية . ومعنى ذلك أن السنهورى كان جادًا فى إنهاء الحكم العسكرى وإعادة الحكم المدنى .

ونرى الدكتور عبد العظيم رمضان يختلف فى تفسير هذا اللقاء، فيورد فى مقال بمجلة صباح الخير ٢٥ مارس ١٩٧٦ : « رأينا أن السنهورى كان يقف موقف التأييد لاستمرار الثورة حتى إنه سارع فى صبيحة اليوم التالى لقرارات

٢٥ مارس إلى محاولة تدعيم الثورة عن طريق إشراك الإخوان فى الحكم وكانت حجته أن مصلحة البلاد العليا لا تتحقق إلاّ بالتعاون بين الثورة والقوى الصالحة فى البلاد وفى طليعتها الإخوان المسلمون . » وورد بالمقال أن السنهورى رشح من قبل مصادر شتى لتولى رئاسة الوزارة المدنية التى كان مقررًا أن تتولى السلطة فى الفترة التى تبقت بعد انتخابات الجمعية التأسيسية وجدير بالذكر أن عبد العظيم رمضان يتناقض هنا مع تهجمه سالف الذكر، مما ينبئ عن أنه لم يولِ هذا الموضوع العناية الواجبة فى الدراسة.

وكما اختلفت الآراء والتفسيرات فى تحليل الأسباب، فإنها قد اختلفت أيضًا فى تحديد المسئولين عن الاعتداء الغاشم المبيت الذى وقع على الأستاذ السنهورى فى هذا اليوم المشئوم، واتجهت معظم أصابع الاتهام إلى جمال عبد الناصر على تفسير يقول إنه اعتقد أن السنهورى انحاز إلى محمد نجيب، وأن هذا الانحياز خطير لقامة ومكانة السنهورى، فدبر من ثم هذا الاعتداء.

وفى كتابه : « شاهد حق »، يؤكد أحمد طعيمة براءة جمال عبد الناصر من تدبير هذا الاعتداء المؤسف، فيورد (ص ٨٢) أن التعليمات الصادرة إلى هيئة التحرير وجميع النقابات والهيئات المشتركة فى حركة مارس ١٩٥٤، كانت بالمحافظة على الأمن وعدم الاعتداء، وأن الأيام الخمسة من ٢٥ إلى ٢٩ مارس مرت بلا حادث يعكر صفو الأمن، ثم أضاف : « إلاّ أنه للأسف الشديد توجهت بعض المظاهرات إلى مجلس الدولة و قامت بالاعتداء على رئيسه الدكتور عبد الرزاق السنهورى الذى كان موضع ثقة الرئيس عبد الناصر ورجال الثورة بعد أن سرت شائعة مغرضة بأن مجلس الدولة مجتمع لإصدار فتوى ضد ثورة ٢٣ يوليو وسمعها السيد أحمد أنور قائد البوليس

الحربى فى ذلك الوقت ومساعده حسين عرفة، فتدخلا فى سير أحداث ١٩٥٤ بما لم يطلب منهما وقادوا بعض المشتركين إلى مجلس الدولة بدون علمنا فى هيئة التحرير، لأنه لو كان فى تخطيط هيئة التحرير الاعتداء لكانت دبرت الاعتداء على نقابة المحامين التى أصدرت قرارها بالفعل ضد الثورة وكانت على رأس النقابات المهنية، أو الاعتداء على جريدة المصرى التى دأبت على شن حملات صحفية ضد الثورة وكانت على رأس صحف المعارضة، ولكن نحمد الله أنه لم يحدث من ذلك شىء مطلقًا » .

ولكن الأستاذ السنهورى أكد أن جمال عبد الناصر مدبر ومنظم هذا الاعتداء واتهمه بذلك اتهامًا صريحًا فى أقواله للنيابة العامة، ورفض أن يقابله عندما سعى لزيارته بعد الاعتداء عليه . وأكدت زوجته هذه الواقعة وأنها التى أبلغت جمال عبد الناصر برفض السنهورى لقاءه وأغلقت بنفسها الباب.

و روى سليمان حافظ فى مذكراته أن السنهورى روى له لاحقًا أنه اتصل يومها تليفونيًا بجمال عبد الناصر ليحول بصفته وزير الداخلية بين وصول الجموع التى جاءت الأخبار بأنها متجهة إلى مجلس الدولة، إلاّ أنه لم يلق من عبد الناصر إلاّ عدم مبالاة تستوقف النظر !

و فى وصف هذا الاعتداء الغاشم المؤسف، روى السنهورى فى أقواله للنيابة العامة أن ضابطًا يسمى الصاغ حسين عرفة وكيل البوليس الحربى هو الذى نظم عملية الاعتداء، وأنه حضر إليه ضابط فى مكتبه وطلب منه أن يخرج إلى المتظاهرين ويخطب فيهم، وأن هذا الضابط هو الذى أمر بفتح الباب الخارجى للمجلس للمتظاهرين وكان مقفلًا وقاده بيده إلى خارج الغرفة حيث اعتدى عليه المتظاهرون .. « عند ذلك فهمت أن الأمر ليس أمر

مظاهرة أخاطب فيها المتظاهرين ـ كما ادعى الضابط ـ بل أمر اعتداء مبيت عليّ، وما لبث المتظاهرون أن دفعونى دفعًا إلى الحديقة وتوالى الاعتداء»!!

و فى رواية الأستاذ أحمد حمروش لهذا الاعتداء بكتابه « شهود ثورة يوليو » ـ أورد أن البكباشى حسين عرفة قال إن أحمد أنور رئيس البوليس الحربى أمره بمنع اجتماع مجلس الدولة بالعنف أو بالحسنى، وأنه أعد خطة المظاهرة بالتعاون مع إبراهيم الطحاوى وأحمد طعيمة، وأنه توجه لمقابلة السنهورى فى مكتبه ولما رفض مقابلته أرسل شاويشًا كان يرافقه إلى طعيمة والطحاوى وتدفقت المظاهرات التى قام بتدبيرها وكان معها بعض جنود المباحث الجنائية فى ملابس مدنية تقدموا نحو المجلس وهم يهتفون « الموت للخونة » وحاصر المجلس الذى كانت أبوابه مغلقة بسلاسل حديدية، وأن رئيس المجلس السنهورى طلب مندوبين من المتظاهرين وتدفق المتظاهرون جميعًا يعتدون على المستشارين أعضاء الجمعية العمومية، وتظاهرت بأننى أمنعهم من ذلك ثم قمت بإطلاق طلقتين فى السقف وأمرت بإخراجهم من مبنى المجلس فخرجوا . وعندما حاول السنهورى وأحد المستشارين الآخرين مخاطبتهم من بلكونة المجلس اعتدوا عليهما بالضرب أيضًا . وتوتر الموقف، واقترحت أن يعد أعضاء المجلس بيانًا تذيعه الإذاعة وفعلًا كتبوا بيانا لا يؤيد الثورة قرأه مستشار اسمه عبد الخبير فضربوه أيضا هاتفين « تحيا الثورة وتسقط الرجعية » وأعاد المستشارون صياغة بيان جديد أخذته منهم وافتعلت تمثيلية بأنه قد أغمى على من الجهد وأننى كنت فى موقف المدافع عن أعضاء المجلس...!! وهنا كان قد حضر صلاح سالم فأعطيته البيان الجديد

وأخذه إلى مجلس الثورة وافتعلت جرحًا فى نفسى ثم ذهبت إلى دكتور لتوقيع الكشف الطبى على وإثبات أنى جرحت أثناء مقاومة لمتظاهرين» ..

وهكذا أعد المعتدون أدلة زائفة لإظهار أن الاعتداء كان تلقائيًا برغم أنهم دبروه .. وقد أيد ذلك اللواء محمد نجيب نفسه : فقد نوه فى مذكراته بعنوان « كلمتى للتاريخ » ص ٢٢٤ بأن المظاهرة التى دبرت للاعتداء على السنهورى خرجت من مبنى هيئة التحرير مكونة من بعض عمال مديرية التحرير وجنود البوليس الحربى تحت قيادة حسين عرفة قائد المباحث العسكرية وعدد آخر من ضباط البوليس الحربى ـ وذكر أن المتظاهرين اقتحموا مبنى المجلس ودخلوا قاعة اجتماع الجمعية العمومية واعتدوا بالضرب على الدكتور السنهورى وعلى باقى الأعضاء وأجبروهم على التوقيع على بيان بتأييد مجلس الثورة، وإصرار المعتدين على إلزام المستشارين بتوقيع بيان لتأييد الجانب العسكرى الذى يسيطر على مجلس الثورة يؤكد أن الاعتداء كان مدبرًا من جانب المسيطرين على هذا المجلس الذين استغلوه لفرض الحكم العسكرى ومنع إقامة حكم مدنى كما كان يطلب السنهورى ومحمد نجيب والرأى العام السائد فى ذلك الوقت .

قد تختلف الروايات والمبررات والتعلات، ولكن سيبقى هذا الاعتداء وصمة عار لا يمحوها الزمن، طالت وآذت وأهانت قامة سامقة فى الفكر والفقه والقانون، ليس لها فى تاريخنا نظير .. وظنى أنه ستمضى عشرات عشرات السنين قبل أن يجود الزمان بمثلها .. تذهب الأعمال الضريرة الموصومة إلى مزبلة التاريخ، بينما تبقى القامات السامقة مآذن مشرقة وقدوة للأجيال على مدى الأيام !